مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

آفاق الحرب والاتفاق في لبنان
اتفاق أم هدنة وإعادة ترتيب الساحات؟

د. لينه بلاغي

في السابع والعشرين من أيلول الماضي توقّف التاريخ عن النبض؛ حارت العقول والقلوب؛ انتشى العدو بإنجازه حفلة جنون طالت العالم؛ استعادت كربلاء زخمها على أرض الواقع في الفكر الشيعي؛ استعاد الكثير من الصور، من صور البطولة في كربلاء، وصولاً إلى استشهاد القدوة والقائد والسند؛ كل مقاوم تأسّى بزين العابدين ، وكل مقاومة استعادت صبر زينب؛ "عشرة أيام"، كما عبّر الأمين العام لحزب الله اللبناني، الشيخ نعيم قاسم، لاستيعاب هول الخسارة، ولبثّ القوّة في نبض التاريخ مجدّداً.

وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني، استعاد حزب الله الزخم الحقيقي، مُبشّراً بقدرته على إرساء المعادلات الإقليمية مجدّداً، فاتحاً بعضاً من أسرار مخازنه لتصل تل أبيب وما بعد بعد تل أبيب ، مجدّداً التأكيد على فشل أصحاب نظرية أن الاغتيالات للقادة تدفع بالتبعية إلى انهيار معنويات الأفراد، ولاسيما في ظل وجود بُنية مؤسساتية مترابطة ومتماسكة، لديها قدر من المرونة وقادرة على امتصاص الضربات؛ ولعلّه تحويلها إلى حافز ودافع لمزيد المواجهة.

عشرة أيام لم تكن كافية لتخطّي الحزن لارتقاء السيّد الأقدس، إلاّ أنها كانت كفيلة بمواجهة الإرباك، وإجراء تعديلات في منظومات الاتصال، وتعبئة المراكز الشاغرة، ومواصلة ضرب العدو في العمق، وتحقيق خسائر في الأرواح لم يعتدها العدو على أرض المعركة وفي المواجهة المباشرة، الميدان، وصولاً إلى الرابع والعشرين.

وسرعان ما خرجت التسريبات حول محاولات أمريكية للضغط على طرفي الصراع، نقلاً عن عاموس هوكستاين "، بالانسحاب من الوساطة بين لبنان والكيان في حال رفض التوصل إلى اتفاق، ولاسيما بعد ضربات 24، والمقاومة الصلبة والشرسة على خطوط المواجهة في الجنوب اللبناني، حيث يبدو أن

هدفاً آخر للأمين العام لحزب الله قد تحقّق، وهو الإمساك "برسَن الوحش لنعيده إلى الحظيرة "، بعد صدق تهديده بضرب تل أبيب.

في السياق، انشغلت الأوساط السياسية والإعلامية في الإقليم بمتابعة التسريبات الصادرة حول قرب الوصول إلى وقف لإطلاق النار في إطار الحرب الإسرائيلية على لبنان، ووضعت أسوأ المخاوف والآمال على طاولة التشريح تمهيداً لما بعد الاتفاق. لكن السؤال الحقيقي: هل فعلاً هناك اتفاق ؟ وما هي تبعات هذا الاتفاق على كلا الطرفين ؟ هل هي معادلة صفرية أو معادلة الكل منتصر ؟ أو معادلة غير صفرية ؟ وبأي اتجاه ؟ والآثار الناجمة عن تحقيق أي من هذه الاحتمالات في ظل شح معلوماتي للساعة حول حقيقة الاتفاق؟

في لبنان كما في الكيان الإسرائيلي، تضاربت الأنباء حول هذا الاتفاق، وأتت التحليلات مستندة إلى "خبريات " و " مصادر نقلاً عن مسؤولين "، وليس معلومات أكيدة تمكّن من تحليل وتقييم الاتفاق بشكل واقعي بعيداً عن التجاذب السياسي والإعلامي، خصوصاً لجهة أن الإعلام العبري واللبناني تناقل وقائع اتفاق لم يُعلن بعد، وقد يكون لم ينته بعد، وفق تصريحات مسؤولين في الإدارة الأمريكية والفرنسية.

على مستوى التصريحات السياسية في لبنان:

في الوقت الذي لم يخرج للعلن أي بيان رسمي عن المقاومة الإسلامية، كان لا بدّ من العودة إلى أبرز العناوين التي طرحها مؤخراً الأمين العام لحزب الله، والتي من شأنها أن تحدّد أو تؤطّر ملامح الاتفاق الذي لم يُعلن عن تفاصيله للساعة، حيث أشارت تصريحات الشيخ نعيم قاسم إلى أنه لا مجال لقبول الهزيمة، حين أكّد أنه "لا يمكن لإسرائيل أن تهزمنا وتفرض شروطها علينا" و "أننا رجال الميدان وسنبقى فيه. "نحن أمام خيارين: إما السلّة أو الذلّة وهيهات منا الذلّة." كما أكّد قاسم على تفاوض تحت عنوان وقف العدوان بشكل كامل وحفظ السيادة اللبنانية "وهذه بطبيعة الحال تشمل الجو والبحر والبر، ومن ضمنها عمليات الاغتيال الممنهج.

كما أكّد الشيخ قاسم في تصريحاته المتعلقة بالمفاوضات على تماثل الأجواء فيما يتعلق بالطرفين، إذ إنه ليست المقاومة وحدها من تفاوض تحت النار، بل الكيان الصهيوني أيضاً، في إشارة إلى تصريحات سابقة له تتعلق برفض التفاوض تحت النار، والإصرار الإسرائيلي للتفاوض تحت النار: "

إن التفاوض ليس تحت النار، لأن إسـرائيل هي تحت النار أيضـاً". وقال قاسـم إن الحزب يعمل وفق مسـارين: الميدان والمفاوضـات، ولا يعلّق الميدان بانتظار المفاوضـات. وأشـار إلى أن حزب الله استلم ورقة المفاوضـــات وقرأها جيدًا، وأبدى ملاحظاته عليها، مُبيّناً أن لدى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه برّي ملاحظات كذلك، وهي متناغمة ومتوافقة.

وكشف قاسم أن الملاحظات قدّمت للمبعوث الأمريكي وتمّ النقاش فيها بالتفصيل. وأوضح أن حزب الله اللبناني وافق سابقاً على طرح الرئيسين الأمريكي جو بايدن والفرنسي إيمانويل ماكرون في 23 سبتمبر 2024، على قاعدة أنه يمكن إنهاء الحرب؛ لكنهم اغتالوا الأمين العام للحزب، السيد حسن نصر الله، في 27 من الشهر ذاته.

وشدّد قاسم على رفض مقولة تحقيق العدو لأهدافه التي يُطلقها البعض، بقوله إن " نتنياهو أعلن أهدافه الكبرى، فتبيّن أنه يريد الشرق الأوسط الكبير؛ لكن النتيجة كانت صموداً أسطورياً للمقاومة". وعندما لا تحقّق تل أبيب أهدافها يعني أننا انتصـــرنا؛ ونحن نواجه أهداف إسـرائيل في لبنان . ولفت قاســم أن "نجاح المفاوضات مرتبط بالرد الإسرائيلي وبالجديّة عند نتنياهو".

إن فكرة الانتصـار لدى قيادة المقاومة لم تقتصـر على الرد على الكيان وأهدافه، وإنما شـملت أيضـاً رداً على الداخل اللبناني المعادي للمقاومة، بالتأكيد على اســـتمرارية معادلة "تكاتف الجيش والشـــعب والمقاومة"، وعلى عملية إعادة الإعمار: "بالتعاون مع الدولة وكل الشـرفاء فور وقف العدوان ، سـنكون حاضـرين بالميدان السـياسـي لمصـلحة الوطن لنبني ونحمي في آنٍ واحد. سـتكون خطواتنا السـياسـية تحت سـقف اتفاق الطائف بالتعاون مع القوى السـياسـية. سـنُقدّم مسـاهمتنا الفعّالة لانتخاب رئيس للجهمورية من خلال مجلس النوّاب"؛ وهو ما يُثبت مصـــداقية المواقف المعلنة بأنه لا انفصـــال عن الساحة الداخلية، ولا رئاسة دون وقف إطلاق النار ..

من جانبه، نائب رئيس مجلس النوّاب اللبناني، الياس بو صـــعب، اعتبر أن التصـــعيد العســـكري الإسـرائيلي هو "من أجل الضـغط على الحكومة لتقديم تنازلات في مفاوضـات وقف إطلاق النار غير المباشرة مع حزب الله، ونحن "نقترب من الساعة الحاسمة بشأن التوصل إلى وقف إطلاق النار." وقال بوصـعب للصـحافيين: "نحن متفائلون وهناك أمل، لكن لا شـيء مضـمون مع شـخص مثل نتنياهو". وأكّد أن ما قد يضـغط على العدو "هو الميدان.. والعدو الإسـرائيلي يصـعّد كلّما اقترب من اتفاق جدّي ليُمارس ضـــغطاً على الفريق الآخر. ورئيس مجلس النوّاب نبيه برّي لا يتراجع أمام هذا الضـــغط،

خصوصاً في ما يتعلق بالقرار 1701، وهو حريص على تطبيقه." مشيرًا إلى الإصرار اللبناني على "بقاء فرنسا في اللجنة، ولم نسمع أي شيء له علاقة بحرّية التحرّك الإسرائيلي في لبنان؛ وما زلنا نتكلّم فقط بالقرار 1701 بلا زيادة، ومع آليّة للتطبيق."

وأردف: "الميزان طابش لصالح وقف النار. وقد نصل قريباً بعد وقف إطلاق النار إلى جلسة لانتخاب رئيس للجمهورية."

واعتبر وزير الثقافة في حكومة تصريف الأعمال، محمد وسام مرتضى، في حديث لإذاعة "سبوتنيك"، واستناداً إلى "معطيات من الصحافة الإسرائيلية "أن الكيان "قد يتّجه نحو تغليب العقل والمضي قُدُمًا في اتفاق على وقف إطلاق النار"، مشيرًا إلى أنّ "نتنياهو أيقن فشل تحقيق أهدافه المعلنة وغير المعلنة"، وأنّ "الكابينيت الإسرائيلي يُتوقّع أن يُصادق على قرار وقف النار"، مضيفًا أنّ "الإعلان الرسمي عن ذلك قد يحدث قريبًا"؛ لكنه دعا إلى الحذر، مؤكّدًا: "لا يمكننا توقّع المرحلة المقبلة دون الإعلان الرسمي والتزام الجانب الإسرائيلي بتطبيق القرار الأممي رقم 1701 "كذلك، مصادر تلفزيون الجديد، ونقلاً عن زوّار رئيس مجلس النوّاب نبيه برّي، تحدّثت عن اتفاق "متوازن" وأن "الفضل لهذا التوازن في بنود الاتفاق يعود للمقاومين الأبطال في الميدان"، وأن انتخاب رئيس للجمهورية سيتم " بعد 60 يوماً" .

هذا وتردّدت أنباء عن تضمّن الاتفاق لمبدأ ضمان الحق بالدفاع عن النفس لكلٍ من "حزب الله" والكيان الإسرائيلي ضمن مقترح وقف إطلاق النار.

على مستوى التصريحات الدولية:

حتى لحظة إعداد هذا التقدير، لم يصدر شيء محدّد عن الدوائر الرسمية المعنيّة بالتفاوض، ما يشير إلى فشل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، حيث نُقِل عن مصادر في الرئاسة الفرنسية قولها: "نأمل من الأطراف المعنيّة أن تنتهز هذه الفرصة في أقرب وقت ممكن لوقف إطلاق النار بلبنان"، وإن "المباحثات الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار في لبنان أحرزت تقدّماً ملحوظاً".

وفي وقت سابق، أعلن البيت الأبيض أن وقف إطلاق النار يمثّل أولوية قصوى بالنسبة للرئيس جو بايدن، وأن المحادثات التي أجراها مبعوثه الخاص عاموس هوكشتاين كانت "بنّاءة". وقال المتحدّث باسم البيت الأبيض: "نعتقد أن هذا يسير في اتجاه إيجابي".

وزارة الخارجية الأمريكية من جانبها أشارت إلى "تضييق الفجوات بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي إلى حد بعيد؛ لكن لا تزال هناك خطوات يجب اتخاذها" . وأتت هذه التصـــريحات في الوقت الذي كانت الإدارة قد صوّتت بغالبية أعضاء الكونغرس على استمرار توريد الأسلحة للكيان، ما يناقض الرغبة في تضييق الفجوات.

من جانبه، المتحدّث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، وفي أوّل رد رسمي على اتفاق وقف إطلاق النار، أكّد إحراز تقدم كبير في هذا الصـدد، لكن "لم نصـل إلى ذلك بعد ! نواصـل العمل لتحقيق حل دبلوماسي يسمح للمواطنين على جانبي حدود الخط الأزرق للعودة بسلام إلى منازلهم."

الشروط الإسرائيلية عشيّة الإعلان عن التوصل لاتفاق:

1 – **القدرة على العمل ضدّ حزب الله** : أكّد وزير دفاع الكيان الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، خلال اجتماعه مع قادة شعبة الاستخبارات، أن أي تسوية سياسية في لبنان ستكون مرهونة بـــ "القدرة والأحقيّة" الإسرائيلية في العمل ضدّ "حزب الله."

وقال كاتس: "شرط أي تسوية سياسية في لبنان هو الحفاظ على القدرة الاستخباراتية وعلى حق الجيش الإسرائيلي في العمل وحماية مواطني إسرائيل من حزب الله" ، مضيفاً: "نريد التوصل لاتفاق في لبنان يصمد طويلًا؛ ووصول (المبعوث الأمريكي آموس) هوكستين إلى المنطقة يعني أن الأمريكيين يعتقدون أن التوصـل إلى تسـوية أمر ممكن." لكنّه اسـتدرك بالموافقة على خطط عملياتية للحالتين – في حالة انهيار الاتفاق وفي حال وجود اتفاق وخرق حزب الله.

2– **إعادة المســتوطنين إلى الشــمال:** نقلت القناة 13 العبرية عن قائد قيادة الشــمال في الجيش الإسرائيلي قوله إن "هدفنا تهيئة الظروف لعودة المستوطنين إلى ديارهم."

3– **التزام أمريكي:** يطالب الكيان بالتزام أمريكي بالســماح له بالرد على أي اعتداء، وهو ما يحمل في أحد أبعاده إمكانية تدخل أمريكي عسكري في أي مواجهة لاحقة.

لكن لماذا يريد نتنياهو الذهاب إلى اتفاق ؟

أوردت القناة 14 العبرية أن بنيامين نتنياهو، وخلال نقاشـــاته المغلقة حول المقترح الأمريكي، أكّد أنه يفضّــل الذهاب إلى تســوية مع لبنان، مع التزام أمريكي يســمح لإســرائيل بالرد على أي خروقات أو انتهاكات، معتبرًا أن "الشرط الأساسي في هذا الأمر هو أننا سنقرّر ما يُعتبر انتهاكاً".

إن خديعة نتنياهو تفترض "فصـل السـاحات" من خلال قوله: "بمجرّد أن نوقّع اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع حزب الله، على الرغم من أنهم دائمًا ما ربطوه بهدنة مماثلة في غزة، فإننا ســـنُخضـــعهم ونقطع الروابط فيما بينهم" (بين حزب الله وحماس). وأضـــاف: "بهذه الطريقة ســـيبقون معزولين (حماس)، وسيزداد الضغط عليهم للذهاب إلى صفقة لتبادل الرهائن."

من جانبها، نقلت قناة 12 العبرية عن مصـدر سياسـي في الكيان لا يُستبعد أن يكون أيضًـا مقرّباً من نتنياهو قوله إن "الكيان بالفعل يريد التوصّـــل لاتفاق وقف إطلاق نار في لبنان؛ ولكن الأهم هو أن الموافقة الإسرائيلية غدًا على الاتفاق ستضع حزب الله ودولة لبنان في الزاوية وستكشف النوايا الحقيقية. هل يريد حزب الله وقف جبهة لبنان والتخلّي فعليًا عن دعم غزة أم لا"؟

حملة التسويق للاتفاق والتمهيد له ساهمت فيها التقارير التي نشرتها وكالات أنباء إسرائيلية، وصـحيفة "يديعوت أحرونوت" وصـحيفة "هآرتس"، والتي استشـهدت بمسؤولين في الكيان وواشـنطن وبيروت، إلى أن الموافقة على الاقتراح "لم تكن نهائية"، وأن هناك العديد من القضايا التي لا تزال بحاجة إلى تسوية. لكن "إسـرائيل" وافقت على المبادئ الرئيسـية للاقتراح. ووفقاً لصـحيفة "يديعوت أحرونوت"، فقد تم نقل هذا إلى لبنان.

واختصرت صحيفة "هآرتس" بنود الاتفاق ونقاطه 13 بأن الاقتراح سيتضمّن ثلاث مراحل: هدنة يتبعها سحب حزب الله لقوّاته إلى شمال نهر الليطاني؛ وانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان؛ وأخيراً مفاوضات إسرائيلية – لبنانية بشأن ترسيم المناطق الحدودية المتنازع عليها، وأن هيئة دولية بقيادة أمريكية ستتولّى مراقبة الاتفاقية ووقف اطلاق النار، وأن "إسـرائيل تتوقّع تلقّي رسـالة من واشـنطن تؤكّد فيها حقّها في التحرك عسـكرياً إذا انتهك حزب الله شـروط وقف إطلاق النار، وسـط عدم إجراء من جانب الجيش اللبناني والقوّات الدولية ".

سـفير الكيان الإسـرائيلي في واشـنطن، مايك هيرتزوغ، أشـار إلى إمكانية التوصـل لاتفاق في الأيام المقبلة، وهو ما "يتطلب موافقة الحكومة "، لافتاً إلى "نقاط يجب الانتهاء منها، في إشـارة على ما يبدو إلى "حق التصـرّف في حالة "انتهاك حزب الله لالتزاماته" وفق الشـروط الإسـرائيلية؛ وهي أبرز النقاط

العالقة، والتي يبدو أنها تتّجه نحو حق متبادل بالتصـــرّف في حال الانتهاك من قِبل الطرفين، وهو ما يفسّر الفهم اللبناني لفكرة "التوازن" التي تسرّبت عن مصادر نيابية.

ورغم التســويق الذي عمَد إليه رئيس الوزراء الإســرائيلي لأهداف الاتفاق من وجهة نظره، إلّا أن حالة من الغضـب عمّت الشـارع الإسرائيلي السياسـي، حيث أكّد نائب رئيس الكنيست أنه " لن يكون هناك اتفاق في المسـتقبل القريب. لن تنتهي المعركة بهذه السـرعة. في أقرب وقت نريد، سـوف نطيح بنعيم قاسم".

وزير الأمن القومي الصـــهيوني، إيتمار بن غفير، قال: "الاتفاق مع لبنان هو خطأ كبير، وإضـــاعة فرصـــة تاريخية للقضـــاء على حزب الله. أنا أفهم كل القيود والمبرّرات. ومع ذلك، ســـيُعتبَر هذا خطأً جسـيماً. فعندما يكون حزب الله يتعرّض للضـرب ويتوق إلى وقف إطلاق النار، لا يجب أن نتوقّف – كما حذّرت من قبل في غزة، أحذّر الآن أيضًـــا: ســـيّدي رئيس الوزراء؛ لم يفت الأوان بعد لإيقاف هذا الاتفاق. يجب الاسـتمرار حتى النصـر المطلق ؛ وتابع: "إن أي اتفاق، إذا تمّ التوقيع عليه، لن يسـاوي قيمة الورق الذي تمّ التوقيع عليه". إنها ليســـت مثيرة للاهتمام. المثير للاهتمام هو أننا قمنا بتفكيك حزب الله، وسنواصل تفكيكه".

أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب "إســرائيل بيتنا"، من جانبه، لاحظ أن نتنياهو لم يعتبر من الماضـــي القريب: "نتنياهو يعود إلى المفهوم القديم – التســـوية مع حماس أدّت إلى هجوم 7 أكتوبر؛ والآن يتحدّثون عن تسـوية سـتُمكّن حزب الله من التسـلّح، والتعاظم، وضـرْبنا مرّة أخرى. إن التسـوية مع لبنان ستكون بمثابة استسلام لحزب الله وإضرار بأمن مستوطني الكيان".

وفي حين طالب بيني غانتس نتنياهو بالكشـف عن تفاصـيل الاتفاق، أكّد عضـو الكنيسـت عميت هاليفي، من حزب الليكود، أنه "لا أسـتطيع التصـويت لصـالح اتفاق يحكم على أحفادنا بسـبعة أكتوبر آخر في السنوات القادمة".

رؤسـاء بلديات المسـتوطنات الشـمالية بالعموم عبّروا أيضـاً عن رغبتهم المتوحشـة باسـتمرار الحرب، زاعمين أن الاتفاق سـيقود إلى إعادة تعاظم قوّة حزب الله، وإن كان تحت صـور مختلفة، وأنه لا يقود إلى تحقيق الأمن والأمان من إمكانية تكرار 7 أكتوبر على الجبهة الشـمالية لفلسـطين المحتلة؛ وهو ما اعتبره البعض انقلاباً من النصر إلى الهزيمة.

رغبة الاستمرار في الحرب والتوحش المجتمعي الإسرائيلي، والتي من شأنها أن تؤثّر في القرار السياسي الإسرائيلي لاحقاً، عبّر عنها استطلاع للرأي للقناة 14 العبرية، كشف أن 55 بالمئة من الإسرائيليين يعارضون وقف إطلاق النار مع الحزب في "الوقت الراهن".

حركة "الاحتياط – جيل النصـــر" التي تضـــم مئات القادة والجنود في الاحتياط، في رد على إمكانية حصول الاتفاق، اعتبرت أن "أي ترويج لاتفاق يتضمّن انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان يُعدّ بصفة في وجه سـكّان الشـمال وجنود الجيش، ويسـمح لحزب الله بإعادة تأهيل وتعزيز نفسـه لحرب لبنان الرابعة في وقت قصير".

هذه المواقف المتعلقة برفض وقف الحرب، ولو على شكل هدنة مؤقّتة، أو "في الوقت الراهن"، تضافرت مع ما نشرته قناة 12 العبرية عن تأكيد مسؤولين إسرائيليين كبار أنه بعد الاتفاق "لن تكون هناك دعوة رسمية للسكّان للعودة إلى منازلهم"، وهو ما يطرح العديد من علامات الاستفهام حول الهدف الحقيقي من الموافقة الإسرائيلية الرسمية على الاتفاق المُرتقب!

وخرج الاتفاق إلى العلن:

ليل 27 تشـرين الثاني ٢٠٢٤، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن عن موعد بدء سـريان "اتفاق الهدنة" بين إسرائيل وحزب الله، قائلاً إنه سيبدأ فجر الأربعاء بالتوقيت المحلي في منطقة الشرق الأوسط. وأكّد اسـتمرار العمل للتوصـل إلى اتفاق بشـأن غزة، وذلك بالتعاون مع تركيا وقطَر وآخرين؛ وطالب بايدن إسـرائيل بأن "تكون جريئة في تحويل المكاسـب إلى اسـتراتيجية متماسـكة". كما صـدر بيان مشـترك للرئيسين الأمريكي بايدن والفرنسي إيمانويل ماكرون، اعتبر أن اتفاق "الهدنة" في لبنان سيوجد الظروف اللازمة للعودة إلى الهدوء، ونقَل عنهما تعهدات بالمســـاهمة في تعزيز الجيش اللبناني ودعم لبنان اقتصادياً..

وفيما تحدّث رئيس حكومة كيان العدو هاتفياً مع الرئيس الأميركي بايدن، وشكَره "على جهوده" وصـولاً لإبرام هذا الاتفاق، اعتبر رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي أن الإعلان عن وقف إطلاق نار بين حزب الله واسرائيل هو "خطوة أساسية نحو بسط الهدوء والاستقرار في لبنان". وقال ميقاتي في بيان إن "هذا التفاهم الذي رسم خارطة طريق لوقف النار، وهو يُعتبر خطوة أساسية نحو بسط الهدوء والاستقرار في لبنان وعودة النازحين إلى قرارهم ومدنهم"، مجدّداً "تأكيد التزام الحكومة بتطبيق القرار الدولي الرقم 1701 وتعزيز حضور الجيش في الجنوب والتعاون مع قوّة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان".

"القناة 13" العبرية، بعد تصـريحات نتنياهو المقتضـبة حول الاتفاق، نشـرت نص الاتفاق "الكامل بين إسـرائيل ولبنان لوقف إطلاق النار، والمؤلّف من 13 نقطة"، سـنحاول ذكرها مع التعليق الموجز على بعض آليات التفسيرات الممكنة لها:

a. حزب الله وجميع الجماعات المسـلّحة الأخرى في الأراضـي اللبنانية لن تنفّذ أي عمل هجومي ضدّ إسرائيل.

b. في المقابل،" لن تنفّذ إسرائيل أي عمل عسكري هجومي ضدّ أهداف في لبنان، سواء على الأرض أو في الجو أو في البحر." ولم يتّضـح اذا ما كانت الخروقات الجوية والتجسـسـية سـتُعتبر خرقاً للسـيادة اللبنانية وعملاً عسـكرياً هجومياً. ولكن من خلال عطفها على البند الأول والثاني، فهذا ضـمنياً يجيز للبنان القيام بالمثل، وفق الإمكانات المتوفرة.

c. " تعترف إسـرائيل ولبنان بأهمية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 ". الجدير ذكره في هذا المجال أن لبنـان والمقاومـة اللبنـانيـة التزمت بمضـامين القرار المذكور إلى حد كبير، في الوقت الذي سـجّلت محاضـر الأمم المتحدة عدداً كبيراً جداً من الخروقات الإسرائيلية.

d. "هذه الالتزامات لا تلغي حق إسـرائيل أو لبنان في ممارسـة حقّهما الأصـيل في الدفاع عن النفس". وهنا مربط الفرس؛ فمن الواضـح أن الشـرط الإسـرائيلي وقدرة الميدان الحربي، وبالتبع السـياسـي المفاوض في لبنان، قد انتزع هذا الحق انتزاعاً من العدو الإسرائيلي الذي راهن بعد اغتيال السيد الأقدس على إمكانية فرض شروط مذلّة لمجمل السيادة اللبنانية.

e. "ستكون قوات الأمن والجيش اللبناني الرسميين هي الجهات المسلّحة الوحيدة المسموح لها بحمل السلاح أو تشغيل القوّات في جنوب لبنان"؛ وهو الأمر الذي لا تعارضه المقاومة اللبنانية، بل على العكس يحظى بترحيب الجنوبيين، ولاسيما إذا ما ترافق مع تعزيز القدرات العسكرية للجيش اللبناني، بحيث تمكّنه من القيام بمهامه الدفاعية عند أي اعتداء يطال الأراضي اللبنانية، من أقصى جنوبها إلى أقصى شمالها، خاصة لجهة أن مقام "المقاومة" هو مسؤولية وتكليف وليس مقام تشريف؛ وبالتالي هذا البند من شأنه أن يخفّف من الأثقال التي قد تحتملها المقاومة، سيما في أيام السلم.

f. سيتم الإشراف على بيع الأسلحة أو توريدها أو إنتاجها، أو المواد ذات الصلة بالأسلحة في لبنان، من قِبل الحكومة اللبنانية.

g. سيتم تفكيك جميع المنشآت غير المصرّح بها المعنيّة بإنتاج الأسلحة والمواد ذات الصلة بالأسلحة.

h. سيتم تفكيك جميع البُنى التحتية والمواقع العسكرية، ومصادرة جميع الأسلحة غير المصرّح بها التي لا تتوافق مع هذه الالتزامات.

i. سيتم إنشاء "لجنة تحظى بموافقة كل من إسرائيل ولبنان للإشراف والمساعدة على ضمان تنفيذ هذه الالتزامات ".

j. "ستُقدّم إسرائيل ولبنان تقارير عن أي انتهاكات محتملة لهذه الالتزامات إلى اللجنة وإلى قوّات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)"، مما يقيّد البندين الأول والثاني لجهة

عدم القدرة على التحرّك العسكري المباشر من قِبل كلا الطرفين قبل بحث الخروقات في اللجنة المعنيّة، والتي رشّحت بعض الأخبار أن تكون بقياده أمريكية!

k. " سينشر لبنان قوّات الأمن الرسمية وقوّات الجيش على طول جميع الحدود ونقاط العبور والخط المحدّد للمنطقة الجنوبية، كما هو موضح في خطة الانتشار". وهذا البند ليس بجديد، وإنما هو مطبّق عملياً في الجنوب اللبناني. لكن من الواضح، من خلال تصريحات المسؤولين اللبنانيين والأمريكيين، أنه سيتم تعزيز الجيش بعدّة وعديد تمكّنه عملياً من تنفيذ مهامه على الحدود اللبنانية المتعددة.

l. "ستنسحب إسرائيل تدريجياً من جنوب الخط الأزرق في فترة تصل إلى 60 يوماً"؛ وهي النقطة التي تشكّل معضلة المعاضل في عملية تحليل ما بين إذا كان ما وقّع هو اتفاق دائم، كما عبّر المبعوث الأمريكي هوكستاين في بعض لقاءاته، ما يمهّد للبند اللاحق 13، ألا وهو "تعزّز الولايات المتحدة مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل ولبنان للوصول إلى حدود بريّة معترف بها"، واستناداً إلى القرار 1701، تتضمّن الأراضي اللبنانية التي يرفض الاحتلال الانسحاب منها، أي "13 نقطة تمتد من مزارع شبعا (جنوب الشرق)، إلى بلدة الناقورة (جنوب غرب)؛ علماً أن القرار 1701 ينص أيضًا على هذا البند بوضوح؛ إلا أنه لم ينفّذ منذ العام 2006. والجدير ذكره أن ما جاء في اتفاق الهدنة الحالي أيضاً لم يحدّد أي جدول زمني واضح لتنفيذ البند الثالث عشر. ومن الواضح أنه تُرك لاستنسابية الرئيس الأمريكي ال47 دونالد ترامب، الذي اجتهد في عملية منح أراضي الغير للكيان الإسرائيلي، على غرار ما حصل في مسألة القدس والجولان في رئاسته السابقة .

للوهلة الأولى، وبتحليل سريع للاتفاق، يتّضح أنه لم يحمل شيئاً جديداً على مستوى تقديم حلول، كما كان يطمح كلا الطرفين اللبناني والإسرائيلي. بل نعتقد أنه زاد إلى العقد عقدة إلحاق ومزيد من التدخل للجانب الأمريكي في الواقع اللبناني؛ وهذا من شأنه أن يثير لاحقًا، واستناداً للتجارب السابقة، المحلية والإقليمية والدولية ل"العدالة الأمريكية" المزيد من الأزمات؛ وأيضاً استفزاز الجانب الفرنسي، والذي دخل في لعبة الوسطة نتيجة الضغط اللبناني تحديداً، إلّا أنه سيجد نفسه مجدّداً أمام عملية إخراجه نهائياً من معادلة الساحل الشرقي للمتوسط، رغم التنازلات – التي قدّمها لنتنياهو على المستوى القانوني والدستوري الذي يطال مفاهيمه " الديموقراطية " فيما يتعلق برفض تطبيق قرار المحكمة الدولية في حق نتنياهو وغالانت – التي فرَضها عليه موقعه كوسيط أو كعضو في اللجنة التي ستُشرف على تطبيق الاتفاق "الهدنة".

إعادة التأكيد على المؤكّد، وضرورة تنفيذ القرار 1701، من قِبل كلا الطرفين، وضرورة الاعتراف به؛ والهدف هو ما شدّدت عليه المنسّقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان، جينين هينيس–بلاسخارت، بقولها "إن الاتفاق هو نقطة الانطلاق لعملية مهمة تقوم على التنفيذ الكامل لقرار الأمم المتحدة رقم 1701، بهدف استعادة الأمن وحماية المدنيين على جانبي الحدود بين لبنان وإسرائيل"، وأنه "لكي يكون الاتفاق طويل الأمَد، من الضروري الالتزام التزاماً كاملاً وثابتاً من كلا الطرفين"، مشيرة إلى أن التنفيذ الانتقائي لأحكام القرار 1701 المصحوب بخطابات رسمية لم يعد مقبولاً". ولعلّ هذه الفكرة الأخيرة تختصر مجمل الجديد في الاتفاق "الهدنة"، أي ما هو المقصود من "الخطابات الرسمية"؛ وهل المعني بها سيطال الخروقات الإسرائيلية اليومية، السابقة والمستمرة، للأجواء اللبنانية، وفي كافة المجالات، أم أنها ستقتصر على الاستنساب الدولي واستنساب "اللجنة" المراقبة لما سيعتبرونه خطاباً وما سيُعتبر خرقاً.

إن الاتفاق الهدنة بنسخته الجديدة لا بدّ وأن يضع المجتمع الدولي والأمم المتحدة والعالم أجمع مجدّداً على محك تجربة العدالة الدولية والأممية؛ وهل ستكتفي الأمم مجتمعة ب"الخطابات الرسمية" في مواجهة الخروقات الإسرائيلية، أم أنها ستعمد إلى القيام بالوظيفة الغائيّة التي أنشِئت من أجلها، وهي حل الخلافات بالسبل السلمية بين القوى المتحاربة مع اعتماد مبدأ العدالة تجاه الأطراف.

يُذكر أنه تم اعتماد قرار الأمم المتحدة رقم 1701 في عام 2006، وهو ينص على وقف كامل للأعمال القتالية بين إسرائيل و"حزب الله"، مع انسحاب القوّات الإسرائيلية من جنوب لبنان بموجب ضمانات أمنية من الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقّتة.

سيناريوهات مرتقبة:

من الواضح أن اثنين من السيناريوهات يسيطران في الخلفية التفاوضية لكلا الطرفين؛ سيناريو إمكانية الوصول إلى توافق يحوّل المعركة الراهنة إلى جولة في المعركة النهائية اللاحقة، حيث يلجأ فيها الكيان الإسرائيلي إلى الاستفراد بغزة والضفة الغربية، لتثبيت النفوذ فيها، بعد بث الفرقة في جبهة محور المقاومة؛ وهو ما حاول نتنياهو التسويق له عبر تسريبات إعلامية. كما سيسعى فيها طرفا النزال إلى مراكمة المزيد من نقاط القوّة بعد إعادة تقييم المرحلة السابقة بنجاحاتها وإخفاقاتها؛ ما يُخفّف بالتالي من ضغط المجتمع الدولي، الرسمي وغير الرسمي، على نتنياهو، وتبعات قرار المحكمة الدولية ضدّه، والكلفة الكبيرة في الجنود والعتاد في الداخل. كما قد يسمح بإمكانية التوصل تكنولوجياً إلى آليات من شأنها مواجهة سلاح الطائرات المسيّرة، والذي تعمل عليه العديد من الدول الكبرى، وإدخال العدو في مرحلة من الاسترخاء، من شأنها أن تسهم في إعادة ملء أجندة أهدافه العسكرية؛ وسيُقابلها على المقلب اللبناني إعادة تنظيم وتدعيم الهيكلية العامة لحزب الله ومقاومته، واجراء تقييم عام للمتغيّرات الاستراتيجية والتكتيكية التي حصلت وآليات مواجهتها في المرحلة اللاحقة.

لذلك يضع كلا الطرفين، وفق تصريحات الأمين العام للحزب وتصريحات رئيس أركان جيش العدو، الخطط العملية في حال نجح الاتفاق.

إلا أن الخطط العملية لا تقتصر على إمكانية النجاح في الوصول إلى اتفاق ما، وإنما توضع الخطط العملية الأكثر ترجيحاً استناداً لبعض المؤشّرات الصغيرة، والتي يمكن لبنود الاتفاق أن تعزّز أهميتها على أرض الواقع، مع إفشال الإمكانية إسرائيلياً، وذلك استناداً إلى حالتين:

- إما تكرار تجربة المفاوضات حول غزة، والتي تم فيها عملياً تمييع الوقت لتحقيق مزيد من الضربات المؤذية في الداخل الفلسطيني، والتي يبدو أنها مستمرة، مع فارق جوهري بكون الجبهة الجنوبية في لبنان تختلف عن جبهة غزة لجهة طواعية الأرض جغرافياً للمقاوم اللبناني، على عكس الوضع

الجغرافي في غزة؛ والقدرات العسكرية لدى المقاومة، والتي أثبتت الأسابيع الماضية أنها رغم الضربات لم تتأثر بالشكل الذي يسوّق له العدو الإسرائيلي، وأنه في جعبة المقاومة الكثير من المخزون العسكري النوعي الذي يرغب بإلقاء السلام على فلسطين المحتلة.

- أو أن يكون الهدف الإسرائيلي من التفاوض عبارة عن محاولة لتمرير الوقت بانتظار استلام دونالد ترامب لمقاليد الرئاسة في الولايات المتحدة، في ظل ارتياح إسرائيلي للشخصيات التي اختارها الأخير في حكومته المرتقبة، بالتزامن مع خلق عملية فصل على جبهات محور المقاومة، تتخلّلها إعادة بناء قاعدة الأهداف العسكرية والاستخباراتية الجديدة، سيما أنه بعد المتغيّرات التي شهدها حزب الله، بات العدو إلى حد ما عاجزاً عن تحديد أهدافه الجديدة وسط تعتيم شبه مطبق.

- في كلا الحالتين، وفي السيناريو الأخير، فإن الاستعداد للحرب لا مفرّ منه في المدى القصير جداً، وإن تم الإعلان عن توافق ما، خصوصاً أن التجربة في غزة أثبتت أنه لا يمكن الوثوق أبداً بالضمانات الأمريكية، ولا بالوجود الأمريكي على الأرض الجنوبية.

وبالتالي، هناك أسئلة تستحق التعمّق في الإجابة عليها لتحديد الصورة المستقبلية للوضع اللبناني:

- لماذا قُدّم الاتفاق في الإعلام الإسرائيلي على أنه هزيمة، وهل الهدف هو تعزيز النزعة المتوحشة بالتوسع كون الغالبية الإسرائيلية تريد الذهاب إلى الحرب وليس إنهاءها؟

- ما أسباب التحوّل الظاهر في آليات التعاطي لدى رئيس وزراء الكيان فيما يتعلق بالملف اللبناني، وهل فعلاً وصل نتنياهو إلى حقيقة أن القوّة الجويّة رغم قدراتها التدميرية لا تحدّد المنتصر بالحرب، وأن التجارب الحربية التاريخية تؤكّد أفضلية السيطرة على الأرض؟

- هل حقّق الكيان فعلاً الردع الاستراتيجي الذي كان يبحث عنه في غزة أو في لبنان؟

ـــــ وهل الموافقة الإسـرائيلية هي محاولة لمنع الانجرار إلى حرب اسـتنزاف لحماية نفسـها، أم أنها ستستمر بطموحاتها بهزيمة الأعداء وسحقهم بحيث يعجزون حتى عن فكرة المقاومة؟

أخيراً، من الواضح أنه إذا ما حدّدنا الأهداف الاستراتيجية للكيان الصهيوني، بوجود نتنياهو أو عدمه ، وإن كان الاتفاق عبارة عن اتفاق طويل الأمَد نسـبياً، أو اتفاق خديعة إذا ما حصـل، فإن الاسـتعداد والحذر واجب، ولا بدّ من عدم الاسـتخفاف بأبسـط الإشـارات التي تصـب في إطار تحقيق أهداف هذا الكيان، المستفحل في توحّشه وآماله التوراتية.